

الإمامية والسلفية من القطيعة الى الحوار

قراءة في كتاب « حوار في الإمامة »

بين الشيخ محسن الأراكي والدكتور محمد المهجري

□ الأستاذ محمد

«لنفتح الطريق على بعضنا، ليقرا كل منا فكر الآخر عن كثب، وليطَّلَع على ما يستد

إليه في وجهته المذهبية» - الشيخ محسن الأراكي

الصراع المذهبي : لحة تاريخية

ليس من السهل الكشف عن الملابس المتعددة والمتشابكة، السياسية والفكرية والاجتماعية، التي كانت وراء ظهور المذاهب والفرق (الفقهية والكلامية والسياسية) في تاريخ الاسلام. لكن يمكن تحديد أهم المنطلقات التي تأسس عليها هذا التعدد المذهبي، وهي:

١- الاختلاف حول موضوع الإمامة أو الخلافة.

٢- إضفاء المشروعية على مبدأ الاجتهاد، والعمل بمقتضى ذلك.

يعدُّ موضوع الإمامة، أو الخلافة، أول موضوع انفجر حوله الخلاف بين المسلمين بعد وفاة رسول الله (ص) إذ انقسم هؤلاء إلى فريقين: فريق يقول بالنص والتعيين الالهي

للإمام علي (ع)، وفريق يقول بالشورى الرسول (ص) لم يعيّن أحداً لخلافته، وترك لأُمَّته حرية اختيار من تراه مناسباً للخلافة. وبعد مقتل الخليفة الثالث، وظهور بني أمية على الساحة الاسلامية واستلام السلطة (الخلافة) بدأ الفريقان في التمسك والابتعاد عن بعضهما بشكل نهائي، بعد أصبح الكلام عن مدرستين، دينيتين سياسيتين، منفصلتين، تختلفان في المنطلقات والأهداف. ثم تفرّعت، فيما بعد، عن هاتين المدرستين مدارس متعددة ومختلفة الاختلاف السياسي سيعتمّق وسيؤمّر ليتداخل فيه السياسي بالديني، وذلك لتجانب المعارضة، واتخاذ المواقف الصارمة تجاه بحجة أنّها مخالفة للاسلام، كما تفرد السلطة (الخلافة) الاموية والعباسية بعد

مذاهب الإمامية

٥٤

حوار

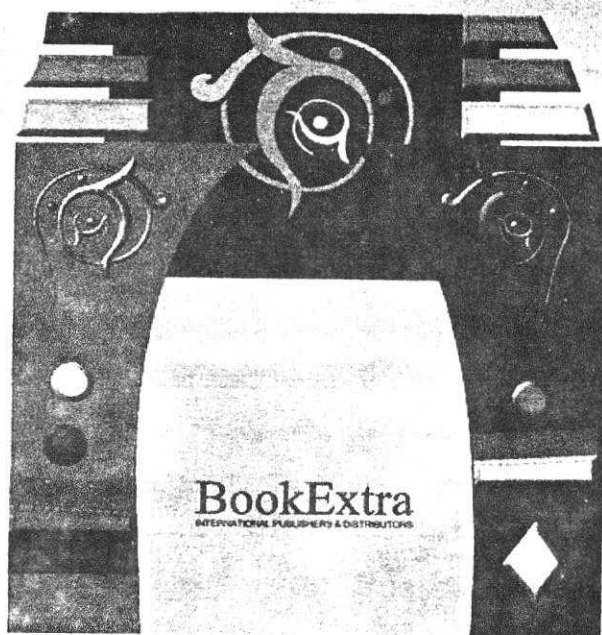
في الأمامية

نص الحوار الفكري بين الشيخ محسن الأراكي
والدكتور محمد بن عبد الله المسعري

القسم الأول

شؤون إسلامية

٥٥



ومدارسها الفقهية والكلامية.

هذا الصراع السياسي الذي انفجر مبكراً، مهّد الطريق لفتح باب الاجتهاد على مصراعيه، وذلك للحاجة الملحة التي كشف عنها تطوّر المجتمع الاسلامي، وكثرة النوازل والحوادث والمستجدات والأسئلة التي لم يجد لها المسلمون أجوبة صريحة ومباشرة في نصوص القرآن وما حفظوه من سنة الرسول (ص) بالاضافة الى الصراع السياسي الذي دفع بأتباع الفريقين (المناصرون للخلافة والقائلون بالنصّ والتعيين الالهي)، الى الاستتجاد بنصوص الوحي تفسيراً وتأويلاً، لدعم هذا الاختبار السياسي - الديني وتأصيله. هذا الاستتجاد أسهم في إضفاء المشروعية على مبدأ الاجتهاد الذي توسّع ليشمل جميع المواضيع الفقهية والعقيدية. وبالتالي أصبح الاختلاف والتعدّد في الرأي والفتوى، من أهم النتائج التي أسفر عنها العمل بمقتضى هذا الاجتهاد المشروع.

طبعاً أسفر الاختلاف والصراع السياسي عن مأس مؤلمة، وترك بصمات سوداء قائمة طبعت جبين التاريخ الإسلامي، لأنّ الفرق المختلفة لم تحتمك في واقع الحال إلا للسيف والقوة، ولم تستجد بالمبدأ (النص) العقيدي إلا لدعم مشروعية سل السيف ونتائج الدموية المؤلمة. لكن هذا الاستتجاد مكّن المعارضة. من تأصيل معارضتها عقائدياً وفكرياً بشكل أفضل، ما جعلها قويّة وضمن

لها الاستمرارية. لأنّ فئات مختلف المجتمع كانت تلتحق بصوفها بشكل دائم، هذا على المستوى السياسي، أما مستوى الفقه أو الشريعة. فقد أسفر عن مبدأ الاجتهاد، عن قيام المذاهب الفقهية المختلفة، وظهورها، من دون نسيان الدور السياسي الذي وقف وراء انتشارها والنشر لها، بتوجيه السواد الأعظم لتقليد علمائها، وبأخذ بفتاواهم، والتعبد بها، وبناء المذاهب لأتباعها وتسليمهم مناصب القضاء، والسماح لهم بالتدريس، ونشر مذاهبهم في المساجد هذه الملابس السياسية والدينية والاجتماعية مجتمعة، وغيرها، أعطت الإسلامياً مختلفاً ومتعدداً، يحتضن عشرات بل مئات الفرق والمذاهب الفقهية والكلامية والفلسفية والسياسية، حيث إحتدم الصراع بين الأتباع وتعمّق، وتعدّدت مظاهره، شكل مناظرات وحوارات علمية رسمية وهادئة في المساجد، حيث الدليل والبرهان يقارع مثيله، أو مهارات وتراشق بين الضلال والكفر، وصولاً الى استصدار الفتاوى بالقتل، وتجويز الاعتداء على المحرمات. لا يمكن تتبع وقائع الاختلاف المذهبي الفقهية والعقائدي والسياسي، بالتفصيل، هذا التمهيد المختصر، فكتب التاريخ مليء بهذه الوقائع في جانبها الايجابي والسلبي لكنّ ما علق بالذهن الاسلامي، وحفظه الأجيال المتعاقبة، إقتصر في مجمله

ونجد في الجزيرة العربية - تنفجر الصراعات المذهبية والطائفية بشكل يومي، متميزة بالعنف والخشونة وإراقة الدماء، أما التكفير والتضليل والحكم على المخالفين بركوب البدع، فحدث ولا حرج. ومن يتأمل أحداث القرن الرابع الهجري في بغداد، مثلاً، كما ذكرها ابن كثير وغيره من المؤرخين، يلاحظ حجم الفتن التي أثارها الحنابلة أثناء قيامهم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما يعتقدون. أو هجومهم على المخالفين من العلماء ومحاصرتهم في بيوتهم والتظاهر عليهم بالعوام، لأنهم فسروا آية من القرآن بخلاف الفهم الظاهري الحنبلي، أو ممارسة شعائر دينية يعتقد الحنابلة بأنها بدعة وضلالة.

وقد كانت ردود الفعل، من طرف المذاهب الفقهية والكلامية السنية، قاسية في كثير من الأحيان، حيث ساد في أوساط علمائهم تكفير الحنابلة ورميهم بالتجسيم والتشبيه، لأنهم كانوا لا يؤمنون بالتأويل، ويفهمون آيات الصفات فهماً ظاهرياً، يدفع بهم الى الاعتقاد بالتجسيم الصريح، لذلك نجد كتب علم الكلام السنية (الأشعرية والماتريدية) لا تخلو من الرد عليهم والتشنيع بهم ورميهم بمخالفة التوحيد الاسلامي الصحيح. ومع ظهور ابن تيمية، زعيم الحنابلة المتميز والمشهور، ازدادت الهوة بين المذاهب السنية الثلاثة والمذهب الحنبلي. لأن هذا الأخير سيعالج

لسلبية لهذا الاختلاف والتعدد، ففي الاموي مثلاً، وكذا في مسجد الأزهر، كانت تقام صلوات للجماعة، كانت تظهر تقام أربع مرات، يتقدم الإمام فيصلي وراءه الأحناف، ثم يتبعه يؤم أتباع مالك، وهكذا بقية المذاهب. سيطر الفكري والعلمي، كان التعصب سائداً، لأن الحقيقة الإسلامية ليست للمذهب، فكل رأي أو اختيار فقهي أو فكري لم يقل به علماء المذهب هو ضلال لذلك ساد التكفير المتبادل بين أتباع المذاهب، وانتشر الجهل المتبادل كذلك وقد أثر هذا الصراع والتكفير والجهل بحمة الاجتماعية داخل المجتمع الإسلامي الواحد، وكانت له آثاره السلبية؛ إذ انفرط عقد الأمة الإسلامية التي قرآن على وحدتها في غير آية، قال ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً، وَأَنَا رَبُّكُمْ﴾.

مميزات الصراع المذهبي بين سبعة الامامية والحنابلة (السلفية)

نوف لا نتحدث عن ملايسات ظهور المذهب الحنبلي للوجود، وانتشار تقليده في مناطق الاسلام، لكن اهم ما ميّز هذا المذهب هو تاريخه الصراع الطويل مع المذاهب الأخرى، فحيث يتواجد أتباع المذهب الحنبلي - وقد كانوا قلة في بغداد ودمشق

مواضيع جديدة من منطلقات تختلف جذرياً عما عليه باقي المسلمين، وليس فقط مذاهب أهل السنة، مثل النهي عن زيارة قبر الرسول (ص) واعتبارها بدعة مؤدية الى الشرك، واعتبار زيارة قبور الأولياء والصلحاء من مظاهر الوثنية ومخلفات الجاهلية، وكذلك رأيه في عدد من المسائل الفقهية، ناهيك عن دفاعه عن التجسيم الصريح عندما قال بالفوقية، وجلوس الرحمان على العرش حقيقة. الأمر الذي دفع عدداً من العلماء، من أهل السنة، الى تكفيره واتهامه بالشطط والهرطقة. ولم يقف الرجل مكتوف اليدين بل كان سباقاً لاتهام خصومه جميعاً بالكفر والضلال، والسقوط في البدع. ومن يراجع الكتابات التي عالجت موضوع الاختلافات المذهبية بين المذاهب والفرق الاسلامية يجد الامثلة الكثيرة على ما ذكرنا.

أمّا بخصوص الصراع الذي خاضه الحنابلة (السلفية) مع مذهب الشيعة الامامية، فقد جاء متميّزاً بخصائص تجعله ينفرد، من حيث الحجم والموضوع، عن الصراع الذي خاضوه مع مذاهب أهل السنة، لأن مواضيع الاختلاف مع الشيعة الامامية كانت كثيرة، في الفقه والعقيدة. أمّا في الجانب السياسي، فقد حمل الشيعة راية المعارضة لنظام الخلافة، وقادوا الثورات المتتالية على جميع الانظمة السياسية، في الوقت الذي كان الحنابلة يعتقدون فيه بصحة

البيعة لجميع الخلفاء والملوك من بني العباس.

وقد تحول هذا الاختلاف السياسي الى اختلاف عقيدي وديني بشكل عام. طبعاً الاختلاف لم يكن محصوراً بالشيعة الامامية والحنابلة، أو ثنائياً بينهما، لأن المذاهب الفقهية والكلامية المنضوية تحت شعار السنة، جميعها، كانت على خلاف مع الثانية في موضوع (الامامة). لكن الحنابلة والامامية هذا الاختلاف السياسي المعروف الى يومنا هذا طائفي يحشر فيه العوام، ويتم فيه الهزيم على أماكن سكن الشيعة الامامية ومساجدهم، فيحرقون ويقتلون وينهبون ما تنوَّفت هذه الفتن عادةً إلا بعد حلال مجازر حقيقية يذهب ضحيتها العشرات المئات من الأبرياء، ومن الامثلة على ذلك ذكره ابن كثير (في حوادث سنة ٢٦٢ هـ) فقد قتل ٢٠ ألفاً في إحدى الهجمات الحنبلية على منطقة الكرخ ببغداد، كما يسكن الشيعة الامامية. هذه الوحشية الدموية هي التي طبعت العلاقة بين الحنابلة (السلفية) والشيعة الامامية طوال التاريخ. الآن.

ومن خلال الوقائع التاريخية، يتواجد الشيعة الى جانب الحنابلة نجد الحنابلة يراقبون الامامية ويتبعون حركتها وأعمالهم وشعائهم الدينية، فأى فعل أو قول يخالف المذهب الحنبلي (السلفي) يند

التعصب الى موقف علمي يعالج أسباب الاختلاف ليصل الى الحقيقة الاسلامية، بعيداً عن الماهرات المذهبية ودعوات التكفير والقتل.

من القطيعة الى الحوار

هذا التمهيد كان لابد منه لوضع القارئ في صورة العلاقة بين المذهبين: الشيعي (الامامي)، والحنبلي (السلفي)، لأن الكتاب الذي بين أيدينا نموذج فريد، وقد يكون غير مسبوق في عدد من جوانبه، لأنه يتضمن حواراً حول موضوع (الامامة) بين عالم شيعي إمامي هو الشيخ محسن الأراكي، الممثل الديني (في بريطانيا) للامام السيد علي خامنئي قائد الثورة والدولة الاسلامية في إيران، والدكتور محمد بن عبد الله المسعري، وهو مفكر إسلامي نشأ وترعرع داخل الأوساط الدينية والفكرية الحنبلية (السلفية) وتفدّى من منابعها الفكرية، وتربّى على الاعتقاد والايمان بصحة اختياراتها الفقهية والعقيدية، ومن بينها الموقف العقيدي والسياسي تجاه الشيعة الامامية. بالإضافة الى اهتماماته السياسية والاصلاحية التي جعلته يتخذ موقفاً منتقداً لبعض التوجّهات السياسية الداخلية والخارجية لبلده (السعودية)، ما جعله يقف في صف المعارضة السياسية والدينية لنظام بلده، ويلجأ إلى بريطانيا لمتابعة معارضته بعيداً عن الضغوط

كالكفر، ومن ثم يتحنيون الفرصة عليهم لقتلهم وحرق بيوتهم بالسلم ونهب أموالهم. عالملاقة بين الامامية والحنابلة، كانت شبيهة للعلاقات التي عرفها تأريخ الصراع بين المذاهب الاسلامية. فقد إنعدم تحت رسات لغة العنف والسيوف، وعاش في ظمبين على وتيرة التكفير المتبادل حنة التامة طوال قرون. لذلك كان ولا ف الصعب الحديث عن لقاء، أو التفكير فيباب للحوار بين فريقين ومذهبين، الا ان الثارات الدموية والمآسي الطائفية وبن له جبين التاريخ الاسلامي. لكن أفق سلم يكن مسدوداً لأن الجهل بالآخر لسكان ولا يزال المحرك للصراع المذهبي لمحجته السلبية، ليس فقط بين الحنابلة لية، ولكن بين جميع المذاهب والفرق لامية، لذلك عندما كانت تتاح لأي اب، أو مقلد لمذهب ما، فرصة الاطلاع حراث خصمه ومعرفة أدلته وبراهينه على داته واجتهاداته واختياراته الفقهية رمية والسياسية، كانت تحدث مفاجآت لة وردود فعل متباينة، تصل الى حد ،لاب على المذهب المقلد والالتحاق بحب الجديد، أو التحول الى موقف معتدل لة الموضوعية العلمية الى حد ما، بحيث أو الى الاختلافات بين المذاهب في اطار بساتها العلمية والسياسية، ويتحول

والمضايقات التي بدأت تعترض توجهاته، ودعوته للإصلاح والتغيير.

في لندن كان اللقاء الذي جمع الدكتور المسعري بالشيخ الأراكي، بعيداً عن المؤثرات السياسية والاجتماعية والجغرافية التي تتحكم فيها الطائفية البغيضة، ويسود فيها الخوف من أي حوار أو لقاء، خصوصاً من الجانب الحنبلي (السلفي) الذي حسم موضوع الحوار مع الشيعة منذ قرون خلت، معتبراً إياهم من الفرق الغالية التي يجب محاربتها واستئصالها، وليس فتح الحوار مع علمائها، والاستماع الى وجهات نظرهم. لذلك فأهمية هذا (الحوار) الذي طُبِعَ نصّه في هذا الكتاب، ليست في نتائجه، أو فيما سيقرره المتحاوران في نهاية المطاف، لأنّ فتح باب الحوار بين أتباع مذهبين يتقاسمان الأمة الاسلامية الآن، هو بحد ذاته، من أهم ما قام به، وتوصّل إليه المتحاوران: الإمامي والسلفي.

ولابدّ من الإشارة هنا الى أنّ علماء الشيعة، طوال هذا القرن بالذات، كانوا سبّاقين لتوجيه الدعوات لجميع المذاهب الاسلامية لفتح باب الحوار والتعارف، بغية نزع فتيل الصراع المذهبي والطائفي، الذي استفاد منه أعداء الأمة الاسلامية كثيراً، واستغلوه أبشع استغلال، خصوصاً أثناء الاستعمار الغربي. أمّا الدعوة للحوار مع الحنابلة (السلفية) فقد تكررت كثيراً من

طرف علماء الامامية في كل من النجف الأشرف، وقم، ولبنان. وقد تتبّع الدكتور جودت القزويني، في تقديمه للكتاب، مسير الحوار الشيعي الوهابي (الحنبلي)، وسدّ ملاحظات جديدة بالاهتمام والمعالجة فالمذهب الحنبلي، وبحكم منطقته الحنبلي يشجّع أي مبادرة للحوار. لذلك جاء المبادرات من طرف علماء الشيعة، فقد زعيم الامامية في عصره الشيخ جعفر كاشغري الفطاه المتوفى سنة ١٨١٣م، على تساؤل وانتقادات الأمير عبد العزيز بن سعود وتحول هذا الرد إلى رسالة أُلْفِتْها للآخرين.

١٧٩٥م.

وفي سنة ١٩٦٤م، وأثناء تأديته لفريضة الحج، قام الشيخ العلامة محمّد جواد طه بجولة على بعض علماء الوهابية (الحنبلي) وحاورهم في مكاتبهم ومجالسهم، وبنّى رئيس القضاة وإمام الحرم المكي، وفتح للحوار والتعرّف على عقائد الشيعة الامامية مباشرة، ومن دون وسيط يحرف الحقائق ويشوهها. وقد سجل حواراته، وما دار بين من إلتقاهم من علماء المذهب الوهابي (السلفي) في كتاب طُبِعَ تحت عنوان: «الحوار بين الوهابية».

كانت هناك، أيضاً، وطوال سنوات الحوارات فردية متعددة بين علماء الشيعة الامامية وبعض الدعاة والعلماء الوهابية. موسم الحج، لكن الكثير من هذه الحوارات

تحدث في بدايتها عن أهمية الحوار بين المسلمين، هذا الحوار أو اللقاء الذي من شأنه أن يؤدي مبدئياً إلى الصداقة والاخاء الاسلامي بين المتحاورين. والافتتاح الشخصي المباشر باسلام وايمان المحاور المخالف. وعليه فالقاعدة الاساسية المتفق عليها، والتي سينطلق منها الحوار بعد التعارف، هي الايمان بالله والرسول (ص)، هذا الايمان المشترك بين جميع الفرق والمذاهب الاسلامية، هو أساس مشروعية الحوار، والعامل الرئيس الذي يجعل الحوار من الواجبات الشرعية.

وبعد الحديث عن المقدمات العامة حول صلاحية الشريعة الاسلامية للتطبيق، يشرع الشيخ محسن الأراكي في عرض مفهوم الامامة، وشرحه، ويبين ضرورة التعيين الالهي للامام الذي يخلف الرسول (ص)، كما يعتقد الشيعة الامامية، مستعرضاً الأدلة العقلية والنقلية على صحة هذا المعتقد. ومن الأدلة النقلية (أي نصوص القرآن والسنة) التي قدمها الشيخ الأراكي، استشهاده بمجموعة من الآيات القرآنية مثل قوله تعالى: ﴿وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ. قَالَ: إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا. قَالَ: وَمِنْ ذُرِّيَّتِي؟ قَالَ: لَا يَنْالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ (البقرة/١٢٤).

فمن خلال الشروحات والتفسيرات يظهر أن مفهوم الامامة يعني «القيادة الاجتماعية والحكم»، وان منصب الولاية والقيادة في

في واقع الحال حوارات طرشان، لأن الوهابية ينطلقون - كما قلنا سابقاً - ناعة عقيدية راسخة في أذهانهم، وهي امام طائفة منحرفة كلية عن الاسلام، الامام علي (ع) والائمة، وتكيد للاسلام، وغيرها من القناعات والتصورات، فية التي تنتشر داخل الأوساط العلمائية مية الوهابية (السلفية) على السواء. وقد ت الثورة الاسلامية (الشيوعية الامامية) يران، لتثير مخاوف حكومات الدول باورة، ومن بينها السعودية، من تصدير رة الاسلامية (الشيوعية)، ففتح المجال للام المأجورة التي هرعت مسرعة الى كتب للاف القديمة، التأريخية والفقهية لامية، لتتشر الغسيل الخلافي المذهبي نطاق واسع، وتعمقه، بحشوه بالكاذيب فتراوات والأساطير. جميع هذه الوقائع ملت للقاء على طاولة الحوار في حكم لتحيل، وضاعت دعوات علماء الشيعة حوار والتعارف، لأنها لم تجد الأذن ساغية، أو العقل السليم لفهمها والاجابة

حوار في الامامة

نعود للكتاب، أو لنص (الحوار) المكتوب من الشيخ محسن الأراكي والدكتور المسعري، بعد أنه تضمن ثلث رسائل: الرسالة الأولى من الشيخ الأراكي الى الدكتور المسعري،

المجتمع عهد إلهي يضعه الله سبحانه وتعالى حيث يشاء، وليس اختياراً بشرياً» (ص ٣٨). الآية الثانية، قوله تعالى: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ، فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكاً عَظِيماً﴾ (النساء/ ٥٤).

ومحل الاستشهاد هنا: «وآتيناهم ملكاً عظيماً». أي منصب (الامامة) الذي أعطاه الله لآل إبراهيم، وآل محمد (ص) منهم. وغيرها من الآيات القرآنية التي دلّت - كما يقول الشيخ الأراكي - عند تفسيرها وشرحها على «كبرى» أن الامامة عهد إلهي يضعه الله حيث يشاء، وليس للناس فيه اختيار أو نصيب. أمّا الأحاديث والروايات من السنّة النبوية، فهي كثيرة ومفصلة، لأنها عيّنت الأئمة بأسمائهم وأشخاصهم، وحصرت الامامة والخلافة في أهل بيت الرسول (ص)، أي الامام علي وأبنائه المعيّنين.

وجاءت رسالة الدكتور المسعري التي ردّ فيها على رسالة الشيخ الأراكي طويلة الى حدّ ما، وتضمّنت مجموعة من القضايا والمحاوِر والاعتراضات والاشكالات. في البداية عبّر الدكتور المسعري عن أسفه وتألمه لعدم توافر فرصة الحوار إلّا في بلاد المهجر (لندن - بريطانيا)، فقال: «ولكن ماذا عسانا - يقول المسعري - أن نقول ونحن نواجه ظلم الطواغيت وجور الحكام، إلّا التضرع لله

سبحانه وتعالى على أن يعيننا على حثّ دعوته وإبلاغ رسالته السمحة، سائلين الله تبارك وتعالى أن يتقبل هجرتنا».

قدّم المسعري، في بداية رسالته، مجمّعاً من الضوابط المنهجية، بوصفها منطلقاً لا بدّ منها للوصول إلى نتائج يمكن الاتفاق عليها، مثل: ضرورة الرجوع إلى القرآن وتفسير ألفاظه وكلماته وآياته الأخرى وفق سياقها، أو توضيح المصطلحات واللفظ في التعريف وبلورة المفاهيم، باعتبار ذلك مقدمة ضرورية للوصول الى احكام صحيحة ثم بعد ذلك انطلق لمعالجة الأدلة والحقائق التي قدّمها الشيخ الأراكي، معتبراً إياها تصل المرتبة البرهانية». أمّا أهم الاشكالات التي قدّمها الدكتور المسعري، والتي سيبحث عنها الشيخ الأراكي بعد ذلك فهي: الاعتراض على الأدلة العقلية، ورفضه باعتبار أن «العقل ليس شرعاً ولا حاكماً في مجال الاحكام الشرعية، والامامة قضية شرعية وليست قضية حسية أو عقلية ليصل العقل فيها ويجول. إن قضية الامامة - يقول المسعري - قضية الطاعة فقط وليست الاتباع، فان الاتباع يكون اختيارياً يحكمه بقناعة التابع بالتبوع، سواء عن دليل قطعي أو ظني أو بمجرد التقليد. أمّا الطاعة للامام فهي طاعة جبرية تعاقب السلطة من غير اعتبار عليها.

الفطري. فالعقل يتدخل في فهم مقاصد الشارع من الأدلة الشرعية. أمّا اذا كان المقصود أن تُفهم النصوص الشرعية «من غير ملاحظة أي حكم عقلي سابق حتى بديهيات العقل وأصول المنطق السليم، فهذا واضح البطلان. فلا محيص - يقول الشيخ الأراكي - من الاستناد إلى العقل لاثبات أصول الدين، أي القضايا السابقة للتشريع، وكذا إثبات طاعة الله ورسوله، أو القضايا اللاحقة للتشريع.

أمّا بخصوص الاستدلال بالآيات، فلم يكن اعتراض الدكتور المسعري كافياً لتأييد ادّعاءه بأن الآيات القرآنية المستدل بها لا تدلّ على إرادة معنى الحكم والملك والامامة. لأنّ الشيخ الأراكي قدّم تفصيلاً وشرحاً مسهباً حول هذه الآيات، لا يترك مجالاً للشك بأنّ القرآن أكّد في غير موقع وآية على إعطاء الله لإبراهيم وذريته الصالحين منصب الحكم، إضافة إلى النبوة والكتاب.

أمّا بخصوص حجّية أقوال الأئمة وإشكالية الضبط في النقل لدى المدرسة الامامية، فقد ردّ الشيخ الأراكي على هذا الاشكال بعدة أدلة وقرائن تاريخية من المؤكّد أنّ الدكتور المسعري لم يطّلع عليها من قبل، بحكم انتمائه للمذهب الحنبلي، ونحن نعرف موقف هذا المذهب من المذهب الامامي.

ومن الأدلة التي تثبت بأنّ النقل عند

أمّا بخصوص الاستدلال بآية العهد (١٢٤ سورة البقرة) فيقول الدكتور المسعري: «لم ير لي أن الامامة المذكورة في الآية هي رئاسة الدولة، بل الأرجح أنها قيادة دينية ومعنوية وفكرية للناس جميعاً الى يوم القيامة». ثم اشكل على «مدى انضباط النقل الشيعة واتباعه القواعد العقلية الموضوعية التي تجعله مرجعاً يطمئن إليه الناحية التاريخية»، وكذا «حجية أقوال الشيعة من آل البيت».

هذه الاشكالات ردّ عليها وبالتفصيل الشيخ الأراكي، في رسالته الجوابية، وفي فصول، أوضح فيها الأدلة التي وردت في رسالته الأولى على كون الامامة بالنص من سبحانه وتعالى. مضيفاً عدداً آخر من الأدلة القرآنية التي تؤيد القول بالتعيين الالهي الاختيار.

أمّا بالنسبة لدور العقل في فهم القضية الدينية، فالعقل الذي تحدّث عنه الشيخ مسعري واعتمده في الأدلة على التعيين الالهي، يقصد به «البرهان اليقيني المنضبط بابطال المنطق السليم، لا الحدسيات الظنية مخترعات الوهمية التي لا تقوم على أساس، والدليل الشرعي - يقول الشيخ مسعري - سواء أكان نصّاً لفظياً أم فعلاً أم رأياً، إنّما يدل على مقاصد الشارع وفقاً بين التذكر العامة القائمة على أساس من بديهيات العقلية، ومنهج الاستدلال المنطقي

الشيعة أكثر ضبطاً - كما يقول الشيخ الأراكي - وأوثق منه عند أهل السنة كافة، سبقهم - أي الشيعة - التاريخي في تدوين الحديث وحفظه، لأنهم لم يلتزموا بالنهي الذي صدر من طرف الخليفة الثاني، عن كتابة السنة، بل كتبوا ودونوا ورووا ما حفظوه من سنة الرسول (ص) وأقوال الامام علي (ع) الذي كان أول من صنّف وكتب في الاسلام عندما جمع القرآن. يقول الامام شرف الدين الموسوي: «ومن تتبع أقوال السلف من شيعة آل محمد (ص) واستقصى أصحاب كل من الاثمة التسعة من ذرية الحسين، وأحصى مؤلفاتهم المدونة على عهد أئمتهم، واستقرأ الذين رووا عنهم تلك المؤلفات، يحصل له القطع الثابت بتواتر مذهب الاثمة، ولا يرتاب في أن جميع ما ندين به من فروع وأصول، إنما هو مأخوذ من آل الرسول (ص)».

ولم يكتفِ الشيخ الأراكي بشرح الأدلة القرآنية التي اعتمدها في رسالته الأولى، بل أضاف لها مجموعة جديدة أخرى كلها تدعم عند تفسيرها وشرح ألفاظها القول بالتعيين الالهي للامام. أمّا الاحاديث والروايات الدالة على التعيين بالاسم والصفة فهي من الكثرة بحيث جعلت بعض العلماء الامامية يفردون لها مصنّفات وموسوعات، من المتيسر الاطلاع عليها، لأنها مطبوعة ومتداولة في أسواق الكتاب.

طبعاً لم يقتصر مضمون (الحوار) على

موضوع الامامة فقط، لأن الشيخ الأراكي وأثناء حديثه عن مقدمات الامامة، استعمل باختصار جانباً من عقائد الشيعة الامامية في التوحيد والنبوة، لاعطاء (المُحاور) فرصاً للاطلاع المتكامل على عقائد المذهب، ما يساعد على فهم موضوع الامامة بشكل أعمق وأشمل. وفي الأخير يقرر الشيخ الأراكي حقيقة موضوعية، وهي أن «الذي يعجز الموقف الشرعي في قضية الامامة هو ما تضمنته النصوص الكثيرة من الكتاب والسنة القطعية، من النص على الامام بعد رسول الله (ص). وقد قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ كَذَّبَ بِاتِّخَاذِهِ آلِ إِبْرَاهِيمَ الْأَشْقِيَاءَ الَّذِينَ هُمْ يَدْعُونَ بِهِمْ أَنْ يَدْعَوْا إِلَيْكُمُ الْمُشْرِكِينَ﴾ (ص). وإذا كان الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم» (الاحزاب/٣٦). وإذا كان الله ورسوله قد قضيا في الامامة قضاء، فليس أمام المسلم إلا الرضا بقضائهما والتسليم لأمرهما».

وأخيراً نقول: إن أهمية هذا الحوار تقف عند حدود ما تقرّر أو عرض من أدلة تنبصر لمفهوم الامامة عند الشيعة، لأن في باب الحوار بين المذاهب الاسلامية المختلفة بحد ذاته، قيمة دينية حث الاسلام عليها ليس فقط بين المسلمين بل بين الناس جميعاً، ليتعارفوا رغم اختلافاتهم الدينية والعقائدية.

وإذا رجعنا إلى التاريخ الخلافي والديني الذي طبع العلاقة بين الحنابلة (السلفيين

والشيخ الشيعي الامامي محسن الأراكي، وتعرّف الحنابلة الجدد على التشيع الامامي كما هو حقيقة من مصادره وأقوال علمائه، أقول: لو تيسّر ذلك، فإن المجتمع الاسلامي برمته سيكون على موعد مع الحقيقة، بحيث سيفتح المجال أمام شرائح واسعة من المجتمع الاسلامي، لكي تتعرّف على الحقائق المذهبية والاسلامية، ومن ثم تحدد اختيارها المذهبي عن بصيرة وعلم، بعيداً عن سدود الجهل وترويج الأساطير والخرافات والادعاء بأنّها من معتقدات الخصم والمخالف المذهبي أو السياسي.

لقد كان علماء الشيعة دائماً السباقين للدعوة لمثل هذه الحوارات بين المذاهب الاسلامية، وهم من أسّس أوّل دار للتقريب بين المذاهب الاسلامية في القاهرة خلال النصف الأول من هذا القرن (القرن العشرين)، كما أشار الى ذلك الدكتور جودت القزويني في مقدمة هذا الكتاب، ليس لخدمة مذهب على حساب المذاهب الأخرى، كما إعتقد المناهضون لهذه الدار التقريبية، وإنما لخدمة الحقيقة الاسلامية أولاً وأخيراً.

(*) الاستاذ محمد دكير أحد كبار الباحثين من المملكة المغربية. وقد إعتمدنا في نشر هذه (المقالة) الثمينة على مجلة «المنهاج» اللبنانية التي يرأس تحريرها الاستاذ الشيخ خالد العطية، (العدد الخامس عشر، خريف ١٤٢٠ هـ/ ١٩٩٩م).

شعبة، كما ذكرنا في البداية، نعرف الحوار ونثمّنه، ونكتشف في الوقت ذاته أن الحوار ممكن، إذا خفّت المؤثرات والبطالة بين جميع الفرق والمذاهب الدينية. ومع الحوار، يتحوّل، تلقائياً، من المباشرة والاطلاع عن كثب، يتحول الخصم المذهبي إلى اعتراف مبدئي به وإيمانه، وتحدد بعد ذلك نقاط التقارب وتقرّر لتتم معالجتها بأسلوب علمي سليم، لا عبرة فيه إلا للدليل والبرهان، من المؤثرات الاجتماعية والسياسية التي لا تخدم الحقيقة الاسلامية، ولكنها بعضهم لتحقيق مآرب دنيوية أو اقتصادية أو سياسية.

كعشرات الدعوات بل المثات، وجهها الشيعة للحوار والمناظرة العلنية، بأنها خصيصاً لأتباع المذهب الحنبلي سيفته الجديدة أي الوهابية) الذين حادوا في الوقت الراهن من التشيع على مذهب الامامية وتكفيرهم واتهامهم، لكن هذه الدعوات ذهبت مع الريح، بلغة الجدد يرفضون الحوار والمناظرة بعبارة جملة وتفصيلاً، ويأمرون الأتباع بإبعاد عن الشيعة الامامية وعدم التماسهم، لأنهم فرقة غالية ومنحرفة، ولها آراء شاذة.

وفُتح باب الحوار، وتكرّر مثل هذا الذي تمّ بين الدكتور السلفي المسعري